

Distr.: General
18 January 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني
بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه
الدورة الثانية

٨-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

مقترح مقدم من اليابان بشأن الإعلان السياسي الذي سيصدر عن
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة
والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

تهدي البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة
وتتشرف بأن تطلب تعميم المقترح المرفق المقدم من اليابان بشأن الإعلان السياسي الذي
سيصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة
الخفيفة من جميع جوانبه، بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة الرسمية للجنة التحضيرية
للمؤتمر في دورتها الثانية.

مرفق

مقترح مقدم من اليابان بشأن الإعلان السياسي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

تود اليابان أن تقترح النظر فيما يلي في سياق الهيكل والعناصر/المحتويات المحتملة للإعلان السياسي، إما في إطار وثيقة مستقلة أو كجزء من ديباجة برنامج العمل.

* * *

إن الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه،

تصميما منها على التخفيف من محنة السكان في مناطق العالم المنكوبة بالصراعات المسلحة والأنشطة الإجرامية التي يغذيها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك على نحو يجلب إلى تلك المناطق فوائد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية،

وتسليما منها بأن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة تكديس هذه الأسلحة وتوافرها على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩^(١)،

وإذ تلاحظ أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديس تلك الأسلحة وتوافرها لا تسبب بذاتها الصراعات التي تُستخدم فيها تلك الأسلحة، ولكنها يمكن أن تجعل هذه الصراعات تتفاقم ويطول أمدها، وأن هذه الصراعات لها أسباب أساسية ناشئة عن عدد من العوامل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والعرقية والثقافية، وأن هذه الصراعات لن تُحل حلا نهائيا إلا إذا عولجت أسبابها الأساسية،

(١) (A/54/258 و A/52/298)،

واقتراعاً منها بضرورة اتباع نهج شامل لتعزيز الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخفيضها، على الصعيدين العالمي والإقليمي، على نحو متوازن وغير تمييزي، بوصف ذلك مساهمة في إحلال السلام والأمن الدوليين،

وإذ تقلقها أشد القلق العواقب المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكدس تلك الأسلحة وتوافرها على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار في مناطق العالم المنكوبة بالصراعات المسلحة والأنشطة الإجرامية، والتي تتضح في: '١' استمرار الصراعات وتفاقم العنف مما يسهم في تشريد السكان الأبرياء ويعرض للخطر القانون الإنساني الدولي، فضلاً عن دعم الجريمة وتشجيع الإرهاب، '٢' نشر ثقافة العنف وزعزعة المجتمعات بتهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة الإجرام والتهريب، '٣' الآثار السلبية على الأمن والتنمية، وبخاصة على النساء واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة، وكذلك على الهياكل الأساسية والممتلكات، '٤' الآثار السلبية على الأطفال، الذين أصبح بعضهم ضحايا للصراع المسلح، وصار آخرون منهم يُستغلون في المشاركة في الصراعات المسلحة، '٥' تعريض سلامة الحكم وجهود ومفاوضات السلام للخطر، وإضعاف الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية، وإعاقة التنمية الاقتصادية،

وإذ تؤكد من جديد احترام الدول المشاركة للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، المعترف به في المادة ٥١ التي مؤداها أن الدول لها أيضاً الحق في اقتناء الأسلحة التي تُدافع بها عن نفسها،

وإذ ترحب بالعدد المتزايد من المبادرات الإقليمية المهمة المتخذة في السنوات القليلة الماضية للتصدي لمشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، حيث أن هذه المشكلة لها خصائص متفردة في كل منطقة أو منطقة دون إقليمية، وأن اتباع نهج إقليمي هو السبيل إلى معالجتها،

وإذ تعترف بالدور الهام للمجتمع المدني، وبضرورة التعاون معه، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في زيادة وعي المجتمع الدولي وفي مساعدة جهوده الرامية إلى تقليل ومنع وإزالة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديس تلك الأسلحة وتوافرها على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار،

وإذ تؤكد من جديد كذلك، في هذا الصدد، الضرورة الملحة لبذل جهود منسقة وثابتة: '١' من جانب جميع الدول على الصُعد الوطنية لتعزيز قدرة الوكالات الوطنية والمسؤولين الوطنيين عن إنفاذ القوانين وصون الأمن على معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها، '٢' من جانب جميع الدول على الصعيدين الإقليمي والدولي لإنشاء و/أو تعزيز شبكات تبادل المعلومات والتعاون في هذا المجال، '٣' من جانب

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة والدول ومجموعات الدول التي في وسعها أن تساعد المناطق والمناطق دون الإقليمية والدول المتضررة من مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بناء على طلبها،

تقرر أن تعتمد وأن تنفذ برنامج العمل التالي (أو المرفق) الملزم سياسيا لجميع الدول المشاركة في هذا المؤتمر.